

تحليل التوزيع السكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية -ولايتي المدية والجزائر نموذجا-

د. سالمي الجيلالي.

قسم العلوم الاجتماعية.

جامعة الشلف.

ملخص:

نتناول في هذا المقال أهمية استخدام نظم المعلومات الجغرافية في توضيح مدى ارتباط الإنسان ببيئته، وما مدى تأثير العوامل البيئية كحيز مكاني في سلوك الفرد والمجتمع، وأنّ هذا التباين في توزيع سكان العالم ليس بالعشوائي وإنما نتيجة مجموعة من العوامل والظروف والمحفزات والتي تستهوي العنصر البشري وتجعله يطمح دائما وابدأ إلى الاستقرار في الأماكن الأكثر ممارسة لمختلف الأنشطة (تجارية، صناعية، فلاحية....الخ)، أو بتعبير آخر هو تحرك للأشخاص من المناطق الأقل رفاحية (مناطق ريفية) إلى الأوفر عيشا والأكثر نشاطا (مناطق حضرية)

:Résumé

Nous abordons dans cet article, l'importance de l'utilisation des systèmes d'information géographique pour clarifier le lien entre l'être humain et son environnement, et l'impact des facteurs environnementaux sur le comportement individuel et communautaire, cette disparité dans la répartition de la population du monde n'est pas aléatoire, elle est le résultat d'une combinaison de facteurs et des conditions qui les incitent,et font appel à l'élément humain, vers des endroits où règne les activités (commerciales, industrielles, paysannes etc.), et désertent les endroits rurales.

تمهيد:

إنّ التحليل المكاني أي دراسة المتغيرات المكانية (العوامل البيئية) "أو الموقعية يشمل بالضرورة دراسة انتشار المظاهر البيئية، ولما كان توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية التي هي في ذاتها متغير مكاني فإنّ سكان العالم بالضرورة ليسوا موزعين بالتساوي على سطح الأرض فهناك مناطق مأهولة بالسكان وأخرى غير مأهولة وبعض الأقاليم ذات كثافة عالية وأخرى مبعثرة السكان وأسباب هذا التباين هو بلا شك اختلاف العوامل والمقومات الطبيعية وغير الطبيعية التي يبدو تأثيرها على المستوى العالمي والمحلي لتوزيع السكان في آن معاً، من هنا فإنّ السكان كعنصر مكاني لا يختلف توزيعه عن باقي عناصر المكان كونه يخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية"⁴

فنقول على سبيل المثال لا الحصر، إقليم البحر الأبيض المتوسط، هو المساحة الممتدة على طول الواجهة المقابلة للبر في كل من شمال إفريقيا ومنطقة الهلال الخصيب وجنوب القارة الأوربية والتي تتميز بخصائصها الجغرافية والبشرية المشتركة إلى حد كبير والتي تختلف بقوة الأشياء عن أقاليم العالم الأخرى في المنطقة المعتدلة، أو الحارة أو الباردة وهي المناطق الرئيسية في التقسيم الجغرافي، فالعوامل الجغرافية والطبيعية، بالنظر للعلاقة الوطيدة بينها وبين دراسة السكان، تتمثل في مجموعة من المقومات من أهمها الموقع، التضاريس، المناخ وغيرها والتي سوف نتعرض لها في هذه الدراسة.

الإشكالية: لقد تناولت الجغرافيا البشرية أو الحضارية "دراسة توزيع المجتمعات البشرية ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بيئتها الطبيعية، والصور الاجتماعية الناتجة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية مثل توزيع السكان وأنماط العمران حضرياً كان أم ريفياً"³، فرغم الانخفاض المتزايد في معدلات النمو السكاني الذي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إلا أن استغلال المجال خاصة في القسم الشمالي من القطر الجزائري يعرف زيادة معتبرة نتيجة عوامل الجذب المتعددة سواء كانت طبيعية (مناخ، تربة... الخ) أو غير طبيعية، هذا ما تسبب وسيتسبب في ندرة العقار بالإضافة إلى الزيادة في تكلفة توفير مختلف المرافق والخدمات (سكن، صحة، تعليم... الخ)، فالأيزال تنظيم المجال يشغل الحيز الأكبر من مجموع الانشغالات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا السلطات وكل القائمين في مجال التخطيط، هذا ما جعلنا نطرح التساؤل التالي:

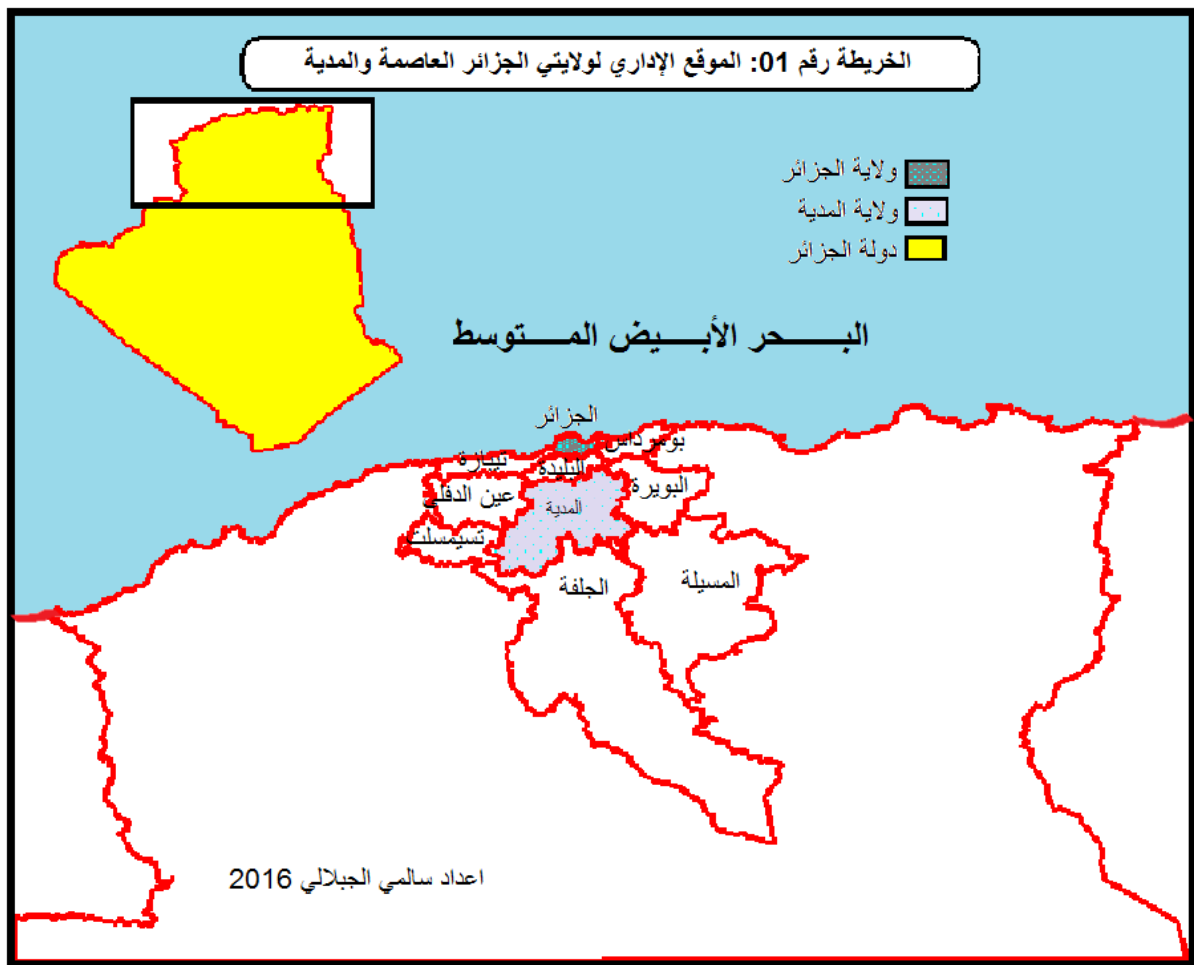
- ما وضعية التوزيع السكاني بالنسبة للتوزيع المكاني لولايتي الجزائر العاصمة و المدية؟
 - هل هناك فروقات قد تسجل في هذا الإطار بين ولايتين لا تفصلهما إلا عدة كيلومترات؟
- المنهج المستخدم:** -المنهج الإحصائي ونستعمل منه بعض التقنيات والأساليب الإحصائية مثل الكثافة السكانية، معدل النمو، صافي الهجرة، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وقد اعتمدنا على برنامج (MAPINFO) وهو أحد برامج نظم المعلومات الجغرافية الأكثر استخداماً في الجزائر لبساطته ويسر استخدامه قصد انجاز مجموعة من الخرائط والأشكال البيانية الضرورية والتوضيحية.

أولاً- الإمكانيات الطبيعية بالولايتين.

"إن البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه ويحصل منها على حياته من غذاء وصحة ومأوى ومختلف الحاجات"⁽⁵⁾ و إن اكتشاف الإنسان للزراعة يعتبر من أهم الانجازات في تاريخ البشرية، فبفضله استطاع توفير متطلبات عيشه وتحقيق اكتفائه الذاتي، إلا أن مدى نجاح هذا النشاط يبقى مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالظروف البيئية والمناخية والتي حتماً تؤثر على أنشطة وسلوك الإنسان، وإنّ التحليل المكاني أي دراسة المتغيرات المكانية (العوامل البيئية) "أو الموقعية يشمل بالضرورة دراسة انتشار المظاهر البيئية، ولما كان توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية التي هي في ذاتها متغير مكاني فإنّ سكان العالم بالضرورة ليسوا موزعين بالتساوي على سطح الأرض فهناك مناطق مأهولة بالسكان وأخرى غير مأهولة وبعض

الأقاليم ذات كثافة عالية وأخرى مبعثرة السكان وأسباب هذا التباين هو بلا شك اختلاف العوامل والمقومات الطبيعية وغير الطبيعية التي يبدو تأثيرها على المستوى العالمي والمحلي لتوزيع السكان في آن معاً، من هنا فإنّ السكان كعنصر مكاني لا يختلف توزيعه عن باقي عناصر المكان كونه يخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية" ⁽⁸⁾ والجزائر من بين الدول التي تزخر بقدر وافر من الإمكانات والموارد الطبيعية والتي تتطلب استثمارات رأسمالية وقوة بشرية معتبرة، وبذلك تعتبر ولاية الجزائر العاصمة بوابة حقيقية للقارة الإفريقية، وولاية المدية امتداد لهذه البوابة نحو الجنوب، فالأولى تتوسط الشريط الساحلي والثانية تتوسط سلسلة الأطلس ألتلي، تفصل بين الولايتين ولاية البليدة.

وتنتمي الولايتان إلى إقليم شمال وسط المكون من عشرة ولايات حسب المخطط الوطني لهيئة الاقليم تتجمع الولايات المشكلة للقطر الجزائري حول نقطة مركزية وهي الجزائر العاصمة والتي تعتبر أكبر قطب وهذا ما توضحه الخريطة رقم 1 .



تقع ولاية الجزائر والتي تمثل عاصمة البلاد ومركز القرار السياسي في القسم الشمالي للبلاد، تطل الولاية شما لا على البحر الأبيض المتوسط، يحدها من الجهات الثلاث كل من ولاية تيبازة من جهة الغرب، ولاية البليدة من جهة الجنوب وولاية بومرداس من جهة الشرق، تتربع الولاية على مساحة تقدر ب 809.22 كم²، تتميز الولاية بوفرة العقار ألفلاحي أهمها سهل متيجة حيث تشترك في هذا السهل كل من ولاية تيبازة غربا والجزائر شمالا و بومرداس شرقا والبليدة بأكبر نسبة جنوبا، يتميز هذا السهل بالانحدار الضعيف حيث أنّ 87% منه لا تزيد عن 3%، ومما زاد من أهميته هو احتوائه على عدة مجاري مائية كوادي شفة، الحمير والذي يمتد من جبل شنوة إلى وادي بودواو حيث تعتبر أراضيها من بين الأراضي ذات الجودة العالية جدا، وتقدر

نسبة الأراضي الزراعية المستغلة بالولاية 43.5% من إجمالي المساحة. إن المناطق التي تتراوح نسبة الانحدار بها ما بين 3% إلى 12.5% تسمى منطقة أقدام الجبال السفلى وتتميز أراضيها بانحدار متوسط وتعرية محدودة وهذا ما يميز الساحل الغربي لمدينة الجزائر، وباعتبار الماء العامل الأول لقيام الأنشطة البشرية، الاقتصادية والاجتماعية فهي تحضي بكميات معتبرة من التساقط على مدار السنة تتراوح ما بين 600 و 900 ملم/سنوات.

تضم ولاية الجزائر 19 بلدية على الشريط الساحلي على طول 80 كلم⁹، سمح هذا الموضع بنشأة أهم ميناء وهو ميناء الجزائر والذي يخلق حيوية تجارية من خلال المبادلات التجارية التي يعرفها.

وباعتبار ولاية المدينة أحد الولايات المليونية التي لحقت بالجزائر العاصمة في الوقت الراهن لما تسخر به من قوة بشرية معتبرة لتواجدها في قلب الأطلس ألتلي إذ تتربع الولاية على مساحة تقدر بحوالي 8775.65 كم²، تقع في الجهة الجنوبية من العاصمة على بعد 88 كلم وعلى ارتفاع 900م عن مستوى سطح البحر وهي جزء من الإقليم التلي الأوسط، كما تشترك ولاية المدينة في حدودها الإدارية مع عدة ولايات، إذ يحدها شمالا ولاية البليدة، من الغرب ولاية عين الدفلى وولاية تسيملت، من الجنوب ولاية الجلفة ومن الشرق ولايتي المسيلة والبويرة، تتميز تضاريسها بالارتفاع المتباين والتي تتخللها بعض السهول الضيقة والمتقطعة العالية الخصوبة، كما تنتشر بالولاية الهضاب خاصة بالجزء الجنوبي، ويمكن تقسيم تضاريس الولاية إلى مناطق جبلية تحد الولاية من الجهة الغربية والشمالية تمتد المنطقة الجبلية من الونشريس إلى غاية تابلاط، وهي تتميز بقلّة الكثافة السكانية وانتشار غطاء غابي كثيف كما يمارس سكانها تربية المواشي، المنطقة التلية تتوسط إقليم الولاية، تتميز بالنشاط الفلاحي، حيث تنتشر زراعة الأشجار المثمرة والكروم لمختلف أنواع العنب في المنحدرات والتلال، كما تنتشر أيضا المراعي والأعشاب على ضفاف الأودية والمجاري المائية، المنطقة السهلية تضم سهل بني سليمان وسهل مرشدة وهي تقع وسط المنطقة التلية، يمارس فيها النشاط الزراعي المتمثل في زراعة الحبوب وزراعة أشجار الفواكه، وتربية المواشي، وأخيرا المنطقة الجنوبية التي تتميز بعدم انتظام تساقط الأمطار حيث تكثر بها زراعة الحبوب على نطاق واسع بالإضافة إلى تربية الماشية (أبقار، أغنام وماعز)، تمتد المنطقة الجنوبية من بوقزول إلى غاية شلالة العداورة على شكل هضاب.

تعتبر الولاية بفضل موقعها الجغرافي همزة وصل بين الساحل والهضاب العليا. وهي ذات طابع فلاحي رعوي إذ تقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 341000 هكتاراً ومساحة غابية تصل إلى 161885 هكتاراً تتوفر على إمكانيات حقيقية للنشاطات الاقتصادية المتعددة.

وبذلك فإنها تتميز بمناخ متوسطي شبه قاري معتدل، بارد ورطب شتاء، حار وجاف صيفاً، وتسمى بوابة الأمطار ويتراوح معدل التساقط السنوي ما بين (150 ملم إلى 900 ملم سنوياً) وذلك حسب خصائص كل منطقة، ففي شمال الولاية يصل إلى أكثر من 750 ملم في بعض المناطق (بن شكاو) ولا يتعدى بالمناطق الجنوبية 300 ملم سنوياً (الشهبونية) ويرتفع معدل التساقط خاصة في ديسمبر، جانفي و فيفري، كما أنّ الثلوج تغطي عادة المرتفعات الشمالية (بن شيكاو، تابلاط وبعدة...).

ثانياً- حالة وحركة السّكان.

تعتبر الدّراسات السّكانية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير، فهي ضرورة حتمية في أيّ مشروع تنموي، إذ من خلال مؤشرات يمكن معرفة حجم السّكان، واحتياجاتهم المستقبلية في شتى الميادين، فقد أصبح للبعد السّكاني أهمية بالغة لارتباطه بالخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، كما "ترجع أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة للظواهر المختلفة إلى أنّه يؤثر بصورة مباشرة في المظاهر البشرية والحضرية، وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم وتركيبهم، وتحركاتهم ومستواهم ونشاطهم الاقتصادي"⁷.

1.2. تطور سكان الولاياتين.

اعتمادا على معطيات التعدادات السكانية (1998، 2008م) يمكننا تتبع تطور عدد سكان الولاياتين، وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: تطور عدد سكان الولاياتين خلال الفترة (1998-2008م)

التعداد الولاية	المساحة		1998		2008		معدل النمو r	
	ت	%	ت	%	ت	%	98/87	08/98
الجزائر	80922	8.44	256242	76.1	2987	78.46	3.86	1.6
المدينة	877565	91.56	802078	23.8	8199	21.54	1.89	0.2
المجموع	958487	100	336450	100	3807	100	1.8	1.3

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على تعداد 1998، 2008.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن توزيع السكان في الولاياتين يتباين تبائنا واضحا، أين نجد أن أكثر من 78% من مجموع سكان الولاياتين هم بولاية الجزائر رغم أن المساحة لا تمثل إلا 8.44% من المساحة الإجمالية، بينما 21.54% فقط هم في ولاية المدينة وهذا فيما يخص سنة 2008م، أما إذا رجعنا للفترة 2008/1998م نلاحظ ارتفاع في نسبة عدد السكان بـ 2.3% بالنسبة لولاية الجزائر بينما تنخفض بنفس القيمة أي -2.3% بولاية المدينة وهذا بالنسبة لإجمالي سكان الولاياتين، وهذا قد يفسر بالهجرة الداخلية (أي استقطاب ولاية الجزائر لأكثر عدد من سكان الولايات الأخرى)، وعلى العكس من ذلك تسجل ولاية المدينة هجرة خارجية (خارج الولاية) وهذا ما قد يؤكد معدل النمو الضعيف المسجل بالولاية، و"يقصد بالهجرة بصفة عامة انتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم. وهناك صعوبة كبيرة من الناحية الإحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر، ولذلك اتفق الديموغرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم في دولة أخرى لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.

وهناك حاجة للتفرقة بين مصطلحين الأول هو الوفود (Immigration) أي الهجرة إلى داخل البلد (الإضافة إلى السكان)، والثاني هو النزوح (Emigration) أي الهجرة إلى خارج البلد (تخفيض عدد السكان)⁶، "فكلما صغرت الوحدة الجغرافية، كلما عظمت أهمية الهجرة، في تحديد مدى تغير عدد السكان، من مرحلة إلى أخرى، وغالبا لا تولي إسقاطات السكان على المستوى القومي اهتماما كبيرا بالهجرة، فالهجرة الدولية في كثير من الدول صغيرة نسبيا، بمقارنتها بالزيادة الطبيعية، وهي لذلك يمكن إهمالها أو تضمينها بطريقة بسيطة في عملية إعداد الإسقاطات السكانية، أما إذا كان المرء مهتما بإسقاط عدد سكان أقاليم أو أقسام إدارية صغيرة، فإن الهجرة تصبح مكونا هاما لتغير عدد السكان أو في تقدير عددهم"⁸.

كما توجد هناك تحركات سكانية أكثر تنوعا، كالتحرك من الريف إلى المدينة والتي قد تكون محلية قصيرة الامتداد، أين تتم داخل حدود البلدية أو داخل حدود الولاية، وتحركات أخرى أكثر امتدادا وتنوعا من حيث المكان، الزمان والغاية (هجرة داخلية، خارجية، تحركات موسمية، فصلية، نزوح.....الخ).

الجدول رقم 02: الحركة الداخلية (الهجرة) ما بين الولاياتين.

2008-2003	2008-1998
-----------	-----------

	الخارجون	الداخلون	صافي	الخارجون	الداخلون	صافي
الجزائر	79433	112847	33414	32580	38439	5859
المدينة	28233	9527	-18706	8494	3723	-4771

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008م.

من خلال ملاحظتنا للجدول يمكن تقسيم الولايتين إلى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: تتشكل من ولاية المدينة وهي ولاية طاردة للسكان نتيجة صافي الهجرة السليبي مما يعني تراجع في أحجام السكان المحليين (سكان الريف) وعملية إخلاء لسكانهم ومحاولة صنع مساكن غالبا ما تكون عشوائية تحيط بالمدن الكبرى وهذا ما يطلق عليه بنايات هشة، قصديرية، غير مخططة، فوضوية إلى غيرها من التسميات والتي تعد من بين أحد أهم الأسباب المعرقة للتنمية، كما تكون عادة مسرحا أو مختبرا لممارسة الجريمة، الأوبئة، الفقر والحرمان، ورغم النتائج السلبية المسجلة بهذه الولاية إلا أنها عرفت تراجعا قدر بـ 74.49% ، رغم أن الفترة الأخيرة هي جزء من الفترة الأولى وهذا دليل على أن 2002/1998 هي الأكثر حدة من الفترة 2008/2003م.

المجموعة الثانية: تتشكل من ولاية الجزائر وهي الأكثر جذبا للسكان بحكم معدل صافي الهجرة الموجب ، ويعزى هذا التفوق الواضح للعاصمة إلى مجموعة من العوامل من بينها أهمية الخدمات والمرافق الاجتماعية المتوفرة بها، الأراضي الفلاحية والمشاريع البنيوية التي تستقطب الأيدي العاملة، المناخ الملائم، الأمن والاستقرار إلى غيرها من العوامل وهذا يرجع للدور المحوري الذي تلعبه العاصمة كأهم قطب للهجرة الداخلية، إلا أن التراجع الذي عرفته العاصمة خلال الفترة 2008/2003 يعود كذلك إلى مجموعة من الأسباب من بينها طبيعة السياسة التي اعتمدها الدولة في هذه الفترة وهو توسع الجزائر العاصمة على حساب الولايات المجاورة بالإضافة إلى عودة الأمن والاستقرار إلى المناطق المجاورة وعودة السكان إلى مساكنهم الأصلية.

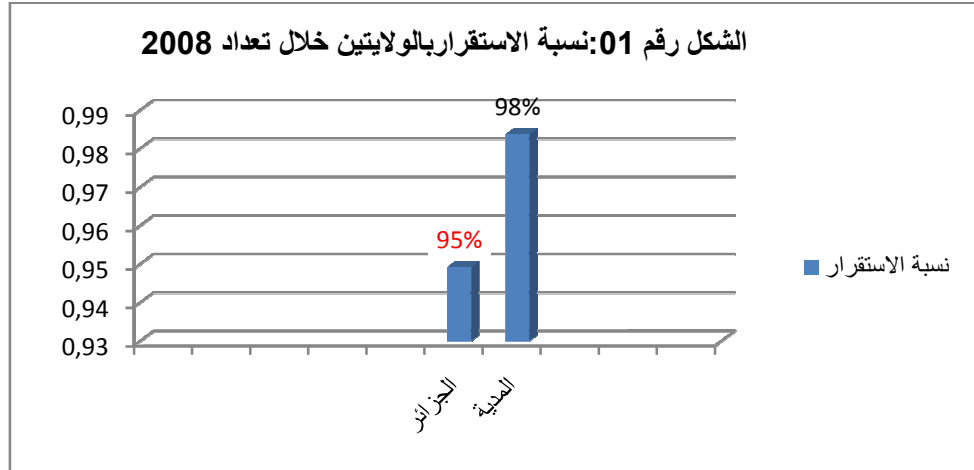
من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول نجد أن العشرية السوداء قد ساهمت وبنسبة كبيرة، أين شملت الولايات ذات الطابع الريفي ونخص ولاية المدينة وقد تكون وجهة غالبية سكان هذه الولاية نحو العاصمة والولايات المجاورة لها وهذا نتيجة الفروقات المسجلة خلال الفترتين 2008/1998م والتي تعبر عن جزء من العشرية السوداء وبداية الانفراج وعودة الأمن والاستقرار وفترة 2008/2003م وهي بداية الاستقرار.

يعبر هذا على نوع من أنواع الهجرة وهو الهجرة الاضطرارية والتي في العادة تكون نتيجة البحث عن المناطق الأكثر أمنا، تحت تأثير بعض الظروف الطارئة والتي تدفعهم إلى مغادرة مكان الإقامة كتدهور الوضع الأمني نتيجة الحروب حيث "تعاني الكثير من مناطق العالم توترات أمنية جراء الصراعات السياسية أو العسكرية، سواء الداخلية أو الخارجية أي بين دولة وأخرى، وجراء هذه النزاعات فإنه غالبا ما يدفع الكثير من الناس إلى النزوح والهجرة إلى بلدان مجاورة أو أماكن أبعد من ذلك بحثا عن الأمن والأمان.

ويضاف إلى هذه الهجرة شبه الجماعية أو الموجات ذات التدفق العالي التي دفعت الكثير من الموجات اللاحقة إلى الهجرة، وتكون هذه الهجرات في أغلب الأحيان هجرات إجبارية، وهذا يرجع لعدة أسباب منها الخوف من الانتقام والتعذيب... الخ¹.

بالإضافة إلى ذلك وإن تعددت الحلول فحتما سيتم اختيار المكان الأنجع أو الأفضل وعادة ما يكون هذا المكان المختار هو الأوفر عيشا والأكثر نشاطا(مناطق حضرية)، فالهجرة من الريف إلى المدينة ومن الجنوب إلى الشمال التي عرفتها الجزائر منذ

الاستقلال، والهجرة كذلك من المنحدرات ذات الغطاء الغابي الكثيف والمناطق الأقل أمنا كان في حقيقة الأمر على حساب الأراضي الزراعية، فهذه الحركة السكانية من الريف نحو المدينة في فترة التسعينات فرضت على الحكومة برمجة العديد من المشاريع السكنية الجماعية والفردية والتي تم بناء أغلبها فوق أراضي زراعية ذات جودة عالية، وعند دراستنا للحركة غير الطبيعية لسكان الإقليم حسب آخر تعداد للسكن والسكان وهذا في 16 أفريل 2008 وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:



نلاحظ أنّ الأمر يختلف تماما عن الفترات المدروسة سابقا أين ترتفع نسبة الاستقرار في كل من ولاية المدية، بينما ولاية الجزائر العاصمة هي الأقل استقرارا في هذا التاريخ وقد تكون طبيعة هذه الهجرة غير اضطرارية وإنما توفر الإطارات وخرجي الجامعات ومختلف المؤسسات التي تعمل على تأهيل العنصر البشري من أكثر العوامل المتسببة في ذلك، وهذا قصد ممارسة أنشطة مختلفة حكومية وغير حكومية وفي الأخير يمكن تحديد نوعين من الهجرة الداخلية بالولاية وهما:

هجرة اضطرارية: نتيجة عدم توفر الأمن الكافي خلال العشرية السوداء وحدث هذا خلال الخمس سنوات الأولى بعد تعداد 1998م.

هجرة غير اضطرارية: جاءت نتاج عودة الأمن مما أدى إلى عودة السكان إلى مساكنهم الأصلية وأخرى بحثا عن منصب عمل دائم في إحدى مؤسسات الدولة وحدث هذا بداية من سنة 2003م.

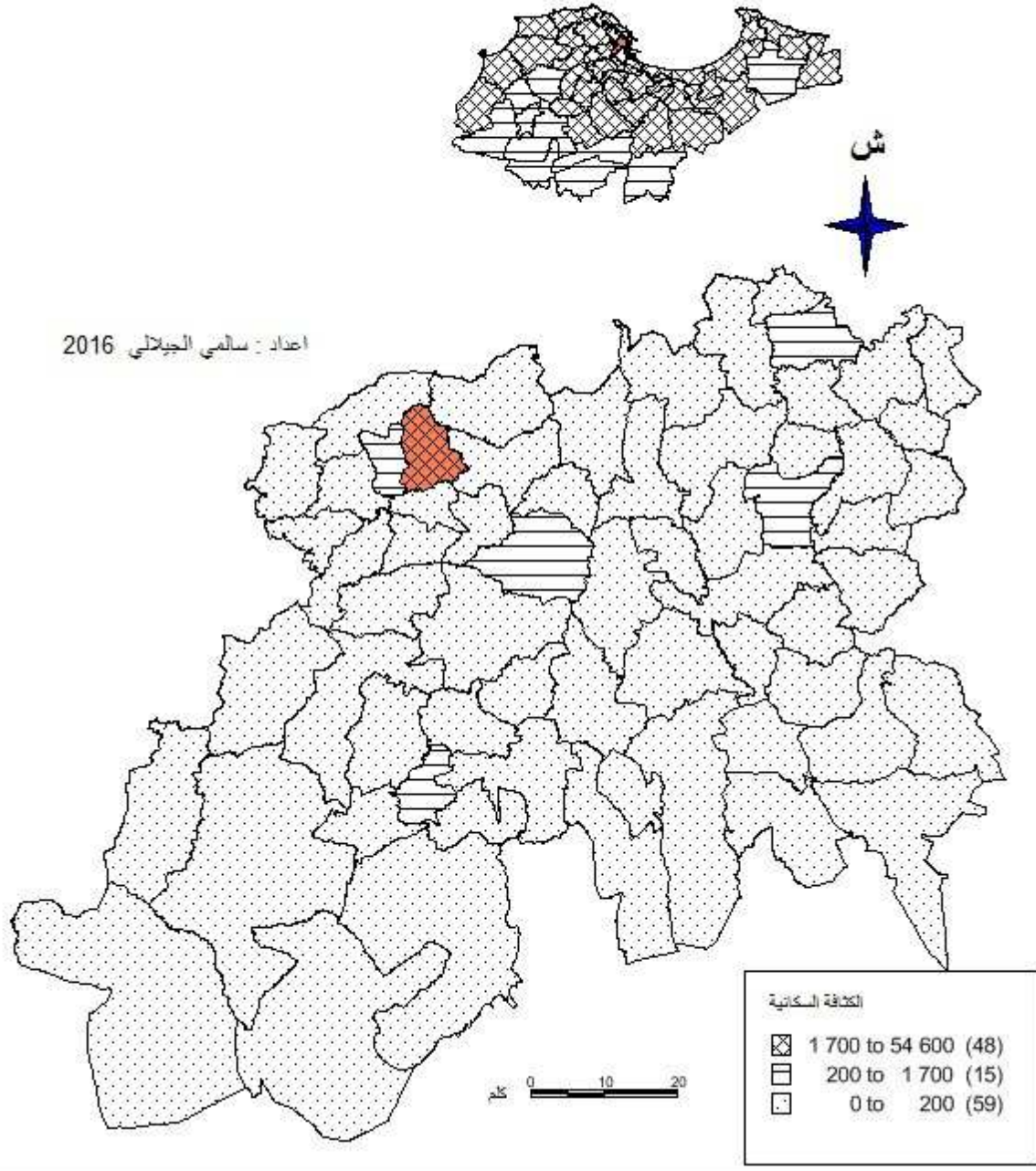
2.2. الكثافة السكانية: إن الزيادة في عدد السكان عادة ما يرافقها الزيادة في الطلب على الأرض، ونعني بذلك توفير المنتجات الغذائية، الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية، ويعرف الطلب على الأرض "بأنه كمية السلع والخدمات التي يرغب السكان في شرائها في وقت معين وسعر محدود"²، أين يتأثر هذا الطلب بمجموعة من العوامل من بينها العامل البشري، الدخل، التقدم التكنولوجي... الخ. وتعد الكثافة السكانية إحدى العناصر الدالة على مدى التفاعل بين عدد السكان والمساحة الجغرافية وأحد أهم المؤشرات المبيّنة للمناطق ذات التمرکز السكاني المرتفع أو المنخفض وتحدّد المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان ويقصد بها عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد، وتحسب بقسمة عدد السكان في الإقليم على المساحة بالكيلومتر المربع، والخريطة التالية توضح الكثافة السكانية بالولايتين حسب البلديات المشكلة لها وهذا اعتمادا على نتائج التعداد الوطني للسكن والسكان لسنة 2008.

نلاحظ أنّ البلديات الأكثر تمرکزًا سكانيا هي بلديات الجزائر العاصمة المتواجدة على الشريط الساحلي والبلديات الوسطى المجاورة لتلك البلديات عددها 48 بلدية من أصل 58 بلدية بكثافة سكانية تراوحت ما بين 1700 و54600/ن/كم² بينما حظيت بلدية المدية من إجمالي بلديات ولاية المدية بهذا المعدل.

أما البلديات المتوسطة الكثافة السكانية والتي تراوحت فيها الكثافة السكانية من 200 الى 1700ن/كم² فقد سجلت بالبلديات الجنوبية لولاية الجزائر وهي على التوالي بلدية:الروبية، سيدي موسى، بئر توتة، أولاد شبل، الدويرة، تسالة المرجة، الرحمانية، أولاد فايت، السويدانية والمعاملة، وإن كانت هذه المعدلات في حقيقة الأمر ضعيفة بالنسبة لولاية الجزائر فهي تشكل معدلات مرتفعة بالنسبة لولاية المدية فقد سجل هذا المعدل في 5بلديات وهي ذراع سمار (بلدية ذات حدود مشتركة مع بلدية المدية)، تابلاط، بني سليمان، البرواقية وقصر البخاري وهي من أكبر بلديات الولاية ازدحاما وذلك لما تتوفر عليه من هياكل قاعدية في

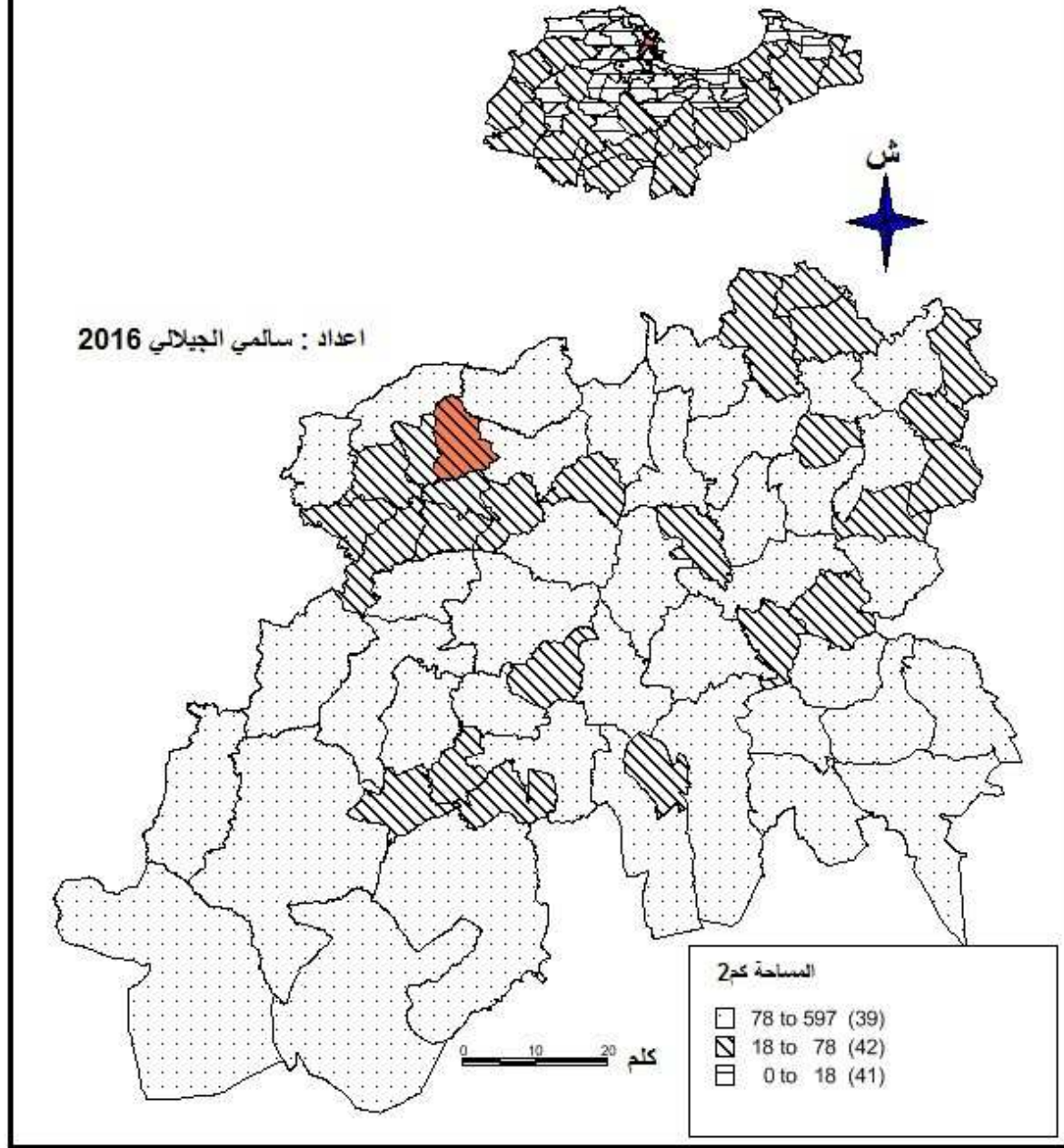
مقدمتها الطرقات باعتبارها الدوائر الوحيدة في الولاية قبل التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984م، بالإضافة إلى البعد التاريخي لهذه المناطق الذي جعل منها أكثر المناطق جذبا للسكان، هذه الأسباب شكّلت منها أقطاب هامة في الولاية ذات مراكز جذب للسكان واليد العاملة.

الخريطة رقم 02 : الكثافة السكانية بالولايتين حسب كل بلدية



وفي الأخير نلاحظ أن البلديات الأضعف تمركزا سكانيا هي باقي بلديات ولاية المدية والمكونة من 58 بلدية، تراوحت بها الكثافة السكانية من 0 إلى 200 ن/كم² ويعود سبب ضعف تمركز السكان في هذه البلديات الجنوبية إلى طبيعة التضاريس القاسية الشبه صحراوية، وعدم انتظام تساقط الأمطار، أما في البلديات الشمالية فتأثير الطابع الجبلي للمنطقة وكثافة غطاءه الغابي هو السبب في ذلك.

الخريطة رقم 03 : المساحة بالولايتين حسب كل بلدية



وبالظر الى الخريطة المتعلقة بالمساحة بالولايتين حسب كل بلدية، يتضح جليا أنّ التوزيع المساحي في الولايتين عبر كامل البلديات غير منتظم وهذا راجع لعوامل الاستقطاب السكاني وكذا تنوع أشكال السطح، وهي تماما عكس التوزيع السكاني، فالبلديات ذات التمرکز السكاني الكثيف تتسم بقلة المساحة، أما البلديات ذات المساحة الكبير يتسم ساكنوها بالتبعثر و التشتت، فرغم أن مساحة بلديات ولاية الجزائر لا تشكل إلا 8% من إجمالي بلديات الولايتين إلا أن نسبة السكان المقيمين بها 78.46%.

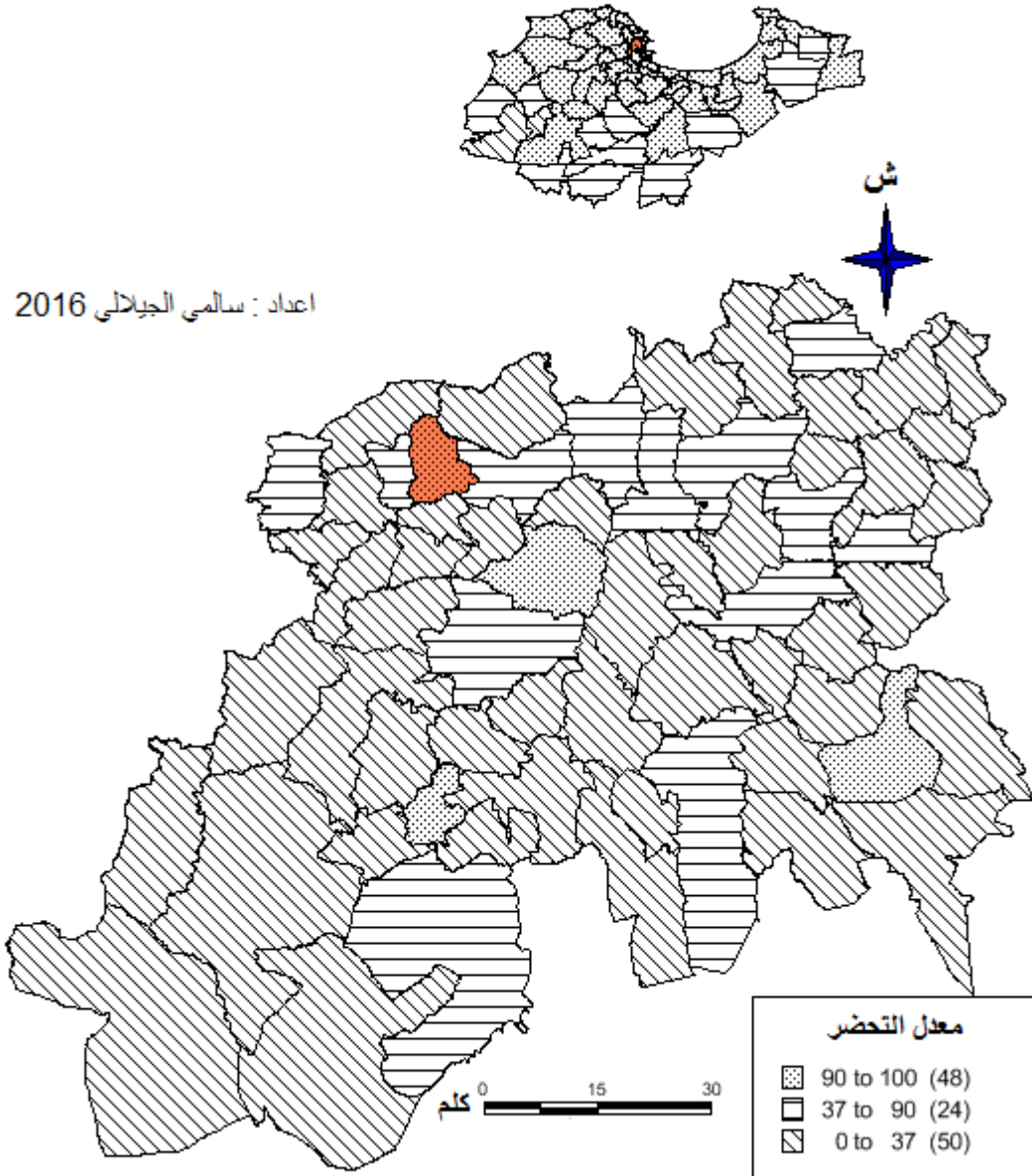
ففي ولاية المدية وعلى سبيل المثال فإن مساحة البلديات الأكثر كثافة سكانية (المدية، ذراع سمار، تابلاط، بني سليمان، البرواقية وقصر البخاري) لا تمثل إلا 5.55% من المساحة الإجمالية من الولاية لكن يقطن بها أكثر من 41% من سكان الولاية.

أما البلديات التي تتراوح الكثافة السكانية بها ما بين 1700 و54600/كم² والتي تمثل أغلب بلديات الجزائر العاصمة بالإضافة إلى بلدية المدية فإن المساحة لا تمثل إلا 3.52% بينما يقطن بها أكثر من 95%، ومنه يمكن القول أن التمرکز الشديد للسكان يتطلب تخصيص حدود ضيقة للمجال المكاني قصد تلبية مختلف انشغالات ساكني هذا الحيز الجغرافي ومجهودات ومخصصات مالية إضافية قصد تنميته هذا ما تسبب وسيستسبب في ندرة العقار بالإضافة إلى الزيادة في تكلفة توفير مختلف المرافق والخدمات (سكن، صحة، تعليم...الخ)

3.2. التوزيع السكاني حسب مكان الإقامة: يعتبر نوع الإقامة سواء في الوسط الحضري أو الريفي من أهم المتغيرات التي يمكن على أساسها وصف السكان ، نظرا لاختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية بين سكان الحضر وسكان الريف مثل الخصوبة الوفيات، الهجرة والمستوى التعليمي للسكان...الخ. وعند دراستنا لهذا العنصر وجدنا أن عدد السكان الحضر لم يتوقف عن التزايد في الولايتين، إلا أن نسبة التمدن ما بين الولايتين تبدوا متباعدة من منطقة لأخرى وهذا نتيجة ظروف وخصائص كل منطقة، هذا ما توضحه الخريطة رقم 04.

من خلال ملاحظتنا للخريطة نلاحظ الفروقات والتباينات الواضحة بين المجموعتين، أين ترتفع نسبة التحضر بولاية الجزائر العاصمة لتصل الحدود القصوى في غالبية بلديات الولاية، حيث تسجل 48 بلدية بنسبة أكثر من 82% من مجموع بلديات ولاية الجزائر العاصمة معدلات تفوق 90% والتي تجعل منها بلديات حضرية تقريبا بنسبة 100%، تنظم إلى هذه المجموعة مجموعة من بلديات ولاية المدية وهي كل من بلدية المدية، البرواقية، قصر البخار و شلالة العداورة، بينما تبقى البلديات الأقل تحضرا هي البلديات المتواجدة بولاية المدية والتي يبلغ عددها 50 بلدية، أين تتراوح نسبة التحضر بها من 0 إلى 37%، هذا ما يجعل من ولاية المدية منطقة يغلب عليها الطابع الريفي و ولاية الجزائر يغلب عليها الطابع الحضري

الخريطة رقم 4: توزيع سكان بلديات الولاياتين حسب معدل التحضر



الخاتمة.

إن التوزيع الغير عادل للسكان في الجزائر بصفة عامة وفي منطقة الدراسة بصفة خاصة يعود جزء كبير منه إلى إهمال للمناطق الداخلية من الوطن متسببة في توزيع غير عادل للاستثمارات و التجهيزات، وحتى داخل أصغر الوحدات الإدارية (البلديات)، والتي حتما تشجع على تدفقات السكان (الهجرة) نحو المناطق الأكثر رفاهية والأكثر توفرا للهياكل القاعدية ونقصد هنا العوامل الاقتصادية، الإدارية والسياسية، إضافة إلى العوامل الطبيعية فطبيعة التضاريس بالإضافة إلى نوع المناخ تزيد إلى حد كبير من الإمكانات الاقتصادية لحيز جغرافي ما (الجزائر العاصمة)، هذا ما يجعل منه أحد الأقطاب المهمة التي تستهوي العنصر البشري، هذا ما يطرح إشكالية مدى القدرة لهذه المنطقة على تحمل السكان، وما هو معلوم فإن الأراضي المتسمة باستواء

السطح، المعتدلة المناخ تعتبر المناطق الأكثر صلاحية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي عكس المناطق الجبلية ذات الانحدار الشديد، العارية أو ذات الغطاء الغابي الكثيف والتي عادة تكون الأقل صلاحية للتوطن البشري، هذه المظاهر هي التي صنعت هذا التباين الكبير في توزيع سكان الولايتان رغم قلة المسافة الفاصلة بينهما، لكن حدث هذا على حساب الأراضي الزراعية الخصبة ذات الإنتاج الوفير، هذا ما خلق عدة مشاكل وتسبب وسيستبب في ندرة العقار بالإضافة إلى الزيادة في تكلفة توفير مختلف المرافق والخدمات (سكن، صحة، تعليم... الخ)، ناهيك عن الانعكاسات السلبية التي مست الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن فالهجرة من الريف إلى المدينة ومن الجنوب إلى الشمال التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال، والهجرة كذلك من المنحدرات ذات الغطاء الغابي الكثيف والمناطق الأقل أمنا كان في حقيقة الأمر على حساب الأراضي الزراعية، فهذه الحركة السكانية من الريف نحو المدينة في فترة التسعينات فرضت على الحكومة برمجة العديد من المشاريع السكنية الجماعية والفردية والتي تم بناء أغلبها فوق أراضي زراعية ذات جودة عالية.

وكما هو معلوم فإن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات الحساسة التي تساهم بنسبة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يعدّ هذا القطاع بمثابة القلب النابض لاستمرار تقدم الدول وكأحد الشرايين الرئيسية الذي يضمن الاستمرارية ويمنحني تصاعدي، لذا نجد أنّ الوضعية الفلاحية ترتبط بمجموعة من العناصر المتداخلة (السوسيو اقتصادية) حيث أنّ النهوض بالفلاحة يتطلّب النهوض بالعناصر ذات العلاقة القوية بالسياسة الزراعية التي تكون قيد التنفيذ. وعليه وقبل تحديد الدور المنتظر من الفلاحة ينبغي تحديد فعاليتها وإيجاد شروط تطويرها من خلال الانطلاق من نقطة بداية حقيقية ثمّ توفير مختلف العناصر (اليد العاملة الوسائل، الأموال...)، وبهذه الطريقة تتعرض مواردنا إلى للاستنزاف وبالخصوص الأراضي الخصبة ذات المردود العالي نتيجة النمو العشوائي والغير مخطط، حتى الموارد الطبيعية تعد من بين أحد أهم الأسباب الرئيسية للاستقطاب سواء المحلي أو الخارجي.

تميزت العاصمة بالتركز الشديد نتيجة مركزية القرار الإداري وكذا توزيع التجهيزات، أين نلاحظ هذا التباين حتى بين البلديات والتي أصبحت الشغل الشاغل للمواطن، تسبب في التعمير العشوائي والغير مخطط والذي تمتاز به العاصمة، هذا ما سيزيد من فرص البناء على ما تبقى من الأراضي الخصبة العالية الجودة والذي ينذر بتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجعواالهوامش:

- 1- حميد الهاشمي، العرب وهولندا- الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، مركز الدراسات العربية، 2008، ص27.
- 2- عثمان محمد غنيم، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري-إطار جغرافي عام-، ص22.
- 3- فتحي محمد أبو عنانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص9.
- 4- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي، مبادئ وأسس-نظريات وأساليب، دار صفاء، عمان، 2007، ص91.
- 5- محمد محمود الصياد، مرجع سابق، ص24.
- 6- مفيد ذنون يونس، مرجع سابق، ص148.
- 7- محمد علوات، "التنمية العمرانية المستدامة وديناميكية المتعاملين المحليين في حاضرة الجزائر حالة مدن- البلدية، بومرداس وتيبازة"، أطروحة دكتوراه في التهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص16.
- 8- الأمم المتحدة، إعداد بيانات الهجرة للإسقاطات السكانية في المناطق داخل الدول، نقله إلى العربية ونشره المركز الديموغرافي بالقاهرة، مصر، 1994، ص9.

Annuaire Statistique De La Wilaya D'Alger , Anne 2009-

- Office national des statistiques, **Démographie Algérienne- 2008**, ONS, ALGER , 2009.10
- Office national des statistiques, **Armature 2008- final**, ONS, ALGER .11
- Office national des statistiques, collections statistique, **les principaux résultats du sondage au1/ 10ème 2008**, ONS, ALGER , décembre 2008. 12
- Office national des statistiques, Les migrations internes intercommunales, a travers les résultats exhaustifs du RGPH 2008, ONS, ALGER . 13